٢٧ - عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

المداولات الأوّلية

المقرر المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ (الجلسة ٢٩٢٤):
بيان من الرئيس

في الجلسة ٢٩٢٤ المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات سابقة، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله البند المعنون ''عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة''.

وبعد إقرار جدول الأعمال، أفاد الرئيس (فنلندا) بأنه خُوِّل، بعد إجراء مشاورات بين أعضاء المجلس، بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس [١]:

يلاحظ أعضاء مجلس الأمن مع الارتياح أن الأمم المتحدة قد أدّت في الأعوام الأخيرة دوراً متزايد الأهمية والنشاط في استعادة السلام والأمن الدوليين والحفاظ عليهما، وقد أصبحت عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة أداة قيمة في تيسير تسوية المنازعات الدولية. كما أسهمت عمليات حفظ السلام الناجحة التي جرت مؤخراً، من جانبها، في تعزيز مركز الأمم المتحدة وفعاليتها.

ويعرب أعضاء مجلس الأمن عن بالغ ارتياحهم لتزايد دعم المجتمع الدولي لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ولا سيما لاشتراك عدد متنام من الدول الأعضاء في تلك العمليات. ويشيد أعضاء المجلس بالأمين العام وموظفيه لجهودهم التي لا تكل في تسيير تلك العمليات. كما يثنون على الدول التي وفرت الموارد اللازمة لتلك العمليات. وعلاوة على ذلك، فإنهم يثنون على قوات حفظ السلام لعملها المثالي والمتفاني في خدمة قضية السلام والأمن الدوليين.

ويرى أعضاء مجلس الأمن أن من الأهمية بمكان أن تتوفر الموارد الكافية للإعداد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ووزعها والحفاظ عليها. ومن باب أولى ينبغي التشديد على ذلك في ضوء التحديات الجديدة المرتقبة. ويحث أعضاء المجلس الدول الأعضاء على اتخاذ مواقف إيجابية وسريعة من الطلبات التي يقدمها الأمين العام من أجل الحصول على مساهمات بموارد مالية وبشرية ومادية في هذه العمليات. ويؤكد أعضاء المجلس أنه يجب أن يكون الشروع في هذه العمليات ومواصلتها على أساس مالي سليم ومضمون، ويشددون على أهمية دفع الأنصبة المقررة كاملة وفي حينها. وفي الوقت نفسه، يؤكدون وجوب تخطيط هذه العمليات وإدارتها بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة.

ويؤكد أعضاء مجلس الأمن أيضاً أهمية الدعم السياسي من قبل جميع الدول الأعضاء، وخاصة الأطراف المعنية، لأنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة وللإجراءات التي يتخذها الأمين العام في إدارة تلك العمليات. وهم يؤكدون أن أية عملية لحفظ السلام هي تدبير مؤقت أساساً، القصد منه تيسير فض النزاعات والمنازعات؛ فولايتها لا تتجدد تلقائياً. ولا ينبغي أبداً فهم حفظ السلام على أنها بديل للهدف النهائي: وهو التوصل على وجه السرعة إلى تسوية عن طريق التفاوض. وفي هذا الضوء، سيواصل أعضاء المجلس دراسة ولاية كل عملية دراسة دقيقة، وتغييرها، عند الاقتضاء، استجابة للظروف السائدة.

وإن أعضاء مجلس الأمن، إذ يدركون أنه لا ينبغي الاضطلاع بمبدأ حفظ السلام إلاّ بموافقة البلدان المضيفة وأطراف النزاع، يحثون البلدان المضيفة وجميع الأطراف المعنية على المساعدة بجميع الوسائل في وزع وأداء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بصورة ناجحة ومأمونة وتيسير تحقيق ذلك، كي يتسنى لها الوفاء بولاياتها، بما في ذلك التبكير بإبرام اتفاقات حالة القوات مع الأمم المتحدة وتوفير دعم مناسب للهياكل الأساسية.

ومما يشجع أعضاء مجلس الأمن الإنجازات التي حققتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مؤخراً. وإن أعضاء مجلس الأمن، إذ يضعون في اعتبارهم المسؤولية الأساسية الملقاة على عاتق مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يعربون عن تصميمهم على مواصلة العمل المشترك وبالتعاون مع الأمين العام لمنع النزاعات الدولية وحلها. وما زال أعضاء المجلس مستعدين للنظر في بدء عمليات جديدة لحفظ السلام حسبما وكلما اقتضت ذلك مصلحة السلام والأمن الدوليين وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

[١] S/21323.

٢٨ - مسؤولية مجلس الأمن عن حفظ السلام والأمن الدوليين

المقرر المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ (الجلسة ٣٠٤٦): بيان من الرئيس

اجتمع مجلس الأمن لأول مرة على مستوى رؤساء الدول والحكومات؛ في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، في الجلسة ٣٠٤٦، وقد أدرج في جدول أعماله البند المعنون ''مسؤولية مجلس الأمن عن حفظ السلام والأمن الدوليين''.

وبعد إقرار جدول الأعمال، أدلى رئيس المجلس (المملكة المتحدة) ببيان استهلالي، أفاد فيه بأن المجلس يواجه تحديات جديدة وأنه ينبغي له أن يأخذ منحى جديد في التصدي لها. ولاحظ أن وجود هذا العدد الكبير من رؤساء الدول والحكومات إنما يبين الأهمية التي يعلقونها على الأمم المتحدة والتزامهم بمُثُلها. وحدّد أربعة أهداف لهذه الجلسة. أولها، أن الجلسة تشير إلى نقطة تحوّل في العالم وفي الأمم المتحدة. فعلى المسرح العالمي، شهد العالم نهاية الحرب الباردة، مما يقدم فرصاً هائلة لكنه يحمل في طياته أيضاً أخطاراً جديدة. وفي الأمم المتحدة، هناك فرصة أمام أعضاء المجلس لتقديم دعمهم الكامل للأمين العام الجديد في الاضطلاع بولايته. وثانيها، أن أعضاء المجلس ينبغي أن يؤكدوا من جديد التزامهم بمبدأ الأمن الجماعي، وبحل المنازعات وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يرسل المجلس إشارة واضحة بأننا عازمون على التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، وذلك من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وثالثها، أنه ينبغي لأعضاء المجلس النظر من جديد في الوسائل التي يمكن بها توطيد الأمن الجماعي من خلال الأمم المتحدة، والنظر في أفضل طريقة لتطويرها وتحديثها. وينبغي إجراء مراجعة شاملة لجميع الوسائل المتاحة لهم: كالإجراءات الوقائية لتجنب الأزمات؛ وصنع السلام، لاستعادة السلام من خلال الدبلوماسية؛ وحفظ السلام، للحدّ من التوترات وتوطيد الجهود لاستعادة السلام. وفي جميع هذه المساعي، فإن دور الأمين العام، في رأيه، حيوي. ورابعها، أنه ينبغي لأعضاء المجلس أن يلزموا أنفسهم من جديد بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين من خلال تعزيز تدابير تحديد التسلح. وهو يرى أن دور الأمم